تحديات المناهج التعليمية في العراق بعد عام 2003

د. مهند عبد الوهاب مرموص*

المستخلص

أدركت المؤسسة التربوية والتعليمية بعد عام 2003 أهمية المناهج في تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي لدى النشء فعملت على أحداث تغييرات مهمة جداً في طبيعة المناهج التي كانت تنسجم وتتوافق مع آيديولوجية النظام السابق ، إذ كانت المناهج تعبر عن طبيعة النظام السياسي آنذاك وتوجهاته والتي بطبيعة الحال – المناهج التعليمية – شكلت وعياً قائماً على أساس تمجيد شخص الحاكم بعيداً عن الأسس الديمقراطية وذلك يأتي من طبيعة النظام القائم على الفردانية في الحكم . وبذلك فإن عملية الانتقال الديمقراطي التي جرت في العراق بعد عام 2003 ، فرضت على النظام السياسي الجديد تبني مناهج تعليمية تنسجم مع هذا الانتقال والتحول. إلا أن الترتيبات لم تخلُ من التحديات.

Educational Curriculum's Challenges in Iraq post- 2003

Abstract:

After 2003, the educational and educational institutions had realized the importance of curricula in shaping the social and political awareness of young people, Thus, these institutions worked to bring about very important changes in the kind of curricula, due to they were consistent and designed based on the previous regime's ideology "Ba'ath Regime" since the curricula expressed on the nature of the political regime at that time and its trends, which of course – educational curricula It formed a consciousness based on the glorification of the

* وزارة الشباب والرياضة .

person of the ruler, away from democratic basics, and this comes from the nature of the system based on individualism in the ruling. Thus, the process of democratic transition that took place in Iraq after 2003, imposed on the new political regime to adopt educational curricula consistent with this transition. However, the arrangements weren't processed without challenges.

المقدمة

تباعاً لمرحلة ما بعد غزو العراق ، هناك تعديلات أدت إلى إلغاء الهوية البعثية من ضمن المناهج العراقية ، كذلك الزيادة في رواتب المدرسين والمدربين المهمشين في مدة حكم النظام السابق نظراً لقلة الدعم للتعليم في مرحلة ما قبل عام 2003 ، ظهر أن ما يقارب الـ 80% من نسبة المدارس العراقية (15000 مدرسة) بحاجة لإصلاح و دعم للمنشآت الصحية الموجودة فيها، كذلك قلة المكتبات والمختبرات العلمية في هذه المدارس.

إن قطاع التعليم يعاني الكثير من التحديات والمشـــاكل التي تحولت إلى عائق أمام المنهج في الوصـول إلى أهدافه، لذا سيركز المبحث على إشكالات المؤسسة التعليمية والمدرسة والمعلم وأخيرا الطالب من أجل إعطاء فكرة كاملة حول مشكلات التربية والتعليم.

إشكالية الدراسة :

تتمثل إشـكالية الدراســة في التســاؤل الرئيس وهو (ما مدى مســاهمة المناهج التعلمية في التأثير على التنشئة الاجتماعية – السياسية لدى الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة ؟)

فرضية الدراسة :

تنطلق فرضية الدراسة من فرضية مفادها أن المناهج التعليمية العراقية بعد عام 2003 تضمنت مفاهيم عدة واضحة وصريحة من شأنها أن تعزز قيم التسامح والمواطنة والولاء للبلد في المراحل الدراسية المختلفة ، وأن مدى تأثيرها على سلوك الطلبة كان واضحاً نوعاً ما إلا أنه ليس بالمستوى المطلوب وهذا الأمر طبيعي

في بلد يعاني من معوقات في عملية التحول الديمقراطي ، وما يدلل على ذلك التأثير أن المدراس والجامعات كان لها موقف واضح وصريح في عدة قضايا سياسية كان آخرها الحراك الإحتجاجي وهذا ينم عن بلورة وعي نسبي اتجاه قضايا البلد .

لذلك ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب وكما يأتي: المطلب الأول: التحديات المؤسسية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام 2003، المطلب الثاني: التحديات الإدارية والتنظيمية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام 2003 ، المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام 2003

المطلب الأول: التحديات المؤسسية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام 2003

تعد المؤسسة التربوية والتعليمية هي إحدى المؤسسات الرئيسة والمهمة في بناء وتنشئة الأطفال وإعدادهم للحياة وتزويدهم بالمعارف اللازمة[1].وتشكل المؤسسات التربوية والتعليمية بما فيها (المدارس– المعاهد والكليات) على اختلاف تنوعاتها واختصاصاتها مصدراً جوهرياً من مصادر التنشئة السياسية[2].

إذ تمثل المدرسة المؤسسة الرسمية الأولى التي توظفها النظم السياسية في بث وترويج قيم معينة تتفق وأهدافها لدى الصغار النشء ، ففي معظم النظم السياسية– في الدول النامية بصفة خاصة– يُناط بهذه المؤسسة غرس القيم والاتجاهات التي تراها مُلائِمة لأهدافها ، من خلال المقررات الدراسية التي تقدمها للنشء ، وتكتسب المدرسة أهمية خاصة في ذلك لاعتبارات عديدة منها ، طول الفترة التي يُمضيها الفرد في التعليم ، وارتباط النظام المدرسي بالدولة وخضوعه للسلطة السياسية[3]. كما يأخذ الطفل بانتظام اجتماعي مبني على أساس تنظيم النشاطات المختلفة وإنجازها ، ويتبين للطفل في هذه المرحلة المبكرة ولأول مرة في حياته الفرق بين

(1) خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،1991،، ص127.
(2) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، جامعة بغداد, ط2 ,1990، ص363.
(3) سمير الخطاب ، التنشئة السياسية والقيم ، مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية ، ابتراك للنشر والتوزيع ، مصر، 2004، ص50.

السلطة وبين من يُمارسها من خلال شخص ودور المعلم الأمر الذي يبدد الصورة القديمة في ذهنه عن السلطة في العائلة[4].

إن عملية تأثر التعليم بأيديولوجية النظام السياسي هو أمر واقع وحقيقة لا يمكن إنكارها سابقا وحاليا وليس في العراق وحده بل في أغلب دول العالم وذلك كون التعليم يوجه عملية التنشئة السياسية وبذلك فإن النظام السياسي سيحدد نوع التنشئة التي تتلاءم مع النظام السياسي والاقتصادي والثقافي ، فعلاً هذه معضلة ومشكلة، لأن العراق ما زال في مرحلة انتقالية ولم يتبلور إلى الآن شكل الدولة وما زال التماهي بين السلطة والدولة قائماً.

ويورد عدد من الباحثين أن مشكلة التعليم وسلطوية التعليم وهيمنة توجهات النظام السياسي في عملية التعليم في النظام التربوي العراقي حاله حال الأنظمة التربوية العربية يشوبه إشكالية أزلية وقديمة فالسلطوية المتمثلة بالبعد المؤسسي ظاهرة تتفشى في كثير من الأنظمة التربوية والتعليم في الوطن العربي فتعمل على الحد من كفاءتها وفاعليتها وتسهم في إعاقة تحقيقها لأهدافها والجو الذي يسيطر على عدد كبير من المؤسسات التربوية هو جو الكبت الفكري الذي يعمل على تعطيل طاقات النمو، ويؤدي أحيانا إلى رفض الطالب للمؤسسات التربوية والتعليمية وللعلم بشكل عام، وأن التربية في بنيتها وتوجهاتها وأساليبها التي تعمل في كثير من الأحيان على تكريس مناخ السلطوية[5].

إن هذه السلبيات لا تعني عدم وجود إيجابيات في هذه الفترة ، فقد أُدخلت مقررات دراسية جديدة للتدريس لم تكن موجودة سابقاً ، كمادة (حقوق الإنسان) [6] ، كما تقرر إضافة مادة (الديمقراطية) للتدريس تحقيقاً لنفس الأهداف.

لقد افتقد النظام التعليمي ومنذ سقوط النظام السابق عام 2003 لرؤية استراتيجية واضحة ، من مدياتها الزمنية ، وبرامجها وآلياتها وأهدافها. إن حفظ الطوارئ غالباً ما تكون خارج دائرة التفكير الاستراتيجي ويخضع

(4) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص363.

([5])عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ، 2004، ص224.

(1) عامر حسن فياض ، أثر تدريس مادة حقوق الإنسان في تعزيز الفكر الليبرالي في العراق ، مجلة أوراق عراقية ، العدد 1 ، 2005 ، ص30.

لتوجهات شخصية وتفتقر إلى الشفافية ، وتسعى لخلق مبررات للفشل أكثر مما تسعى للتذليل على النجاح. إن أي تعلم بسيط يدرك التعليم لا توجهه خبرة هذا المسؤول أو ذاك ، بل الأصح أن توجهه الخبرات التي تراكمت عبر مسيرة النظام بغض النظر عن الأشخاص. من جانب آخر ، لا بد من ملاحظة أن النظام التعليمي لا ينفصل عن النظم الأخرى ، لكننا بملاحظة سريعة ندرك أن ذلك النظام متلكئ وغير مبادر لبناء علاقات مؤثرة بينه وبين العائلة والمجتمع المحلي ، والمؤسسات والمراكز البحثية ، ومنظمات المجتمع المدني ، وأنه يعاني من مظاهر خلل عديدة[7].

هذه تمثل كلها تحديات للمؤسسة التربوية في العراق كمؤسسة تربوية وعلمية ومؤسسة تنشئة فضلا عن أن غياب الرؤية الوطنية الواضحة واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي يجعل من الصعوبة الوصول إلى اتفاق وطني حول طبيعة المناهج التعليمية، التي باتت بحاجة ملحة إلى التطوير والتغيير في مختلف المراحل الدراسية على أن يتم هذا التغيير في إطار التنمية البشرية وبما يتناسب مع الأهداف التنموية ومتطلبات سوق العمل[8].

ويعد موضوع تقاسم السلطة ومحاصصتها أحد عوامل الضعف المؤسسي العام وضعف السياسة التعليمية ومؤسستها بصورة خاصة كون سلطة رئاسة الوزراء على المجلس ستكون نسبية كون الوزير يقع بين سلطة الحزب وسلطة رئيس الوزراء، فضلا عن أن وزراء التربية لم يتدرجوا في المناصب الإدارية لوزارة التربية ولم يكونوا جزءًا من المؤسسة ، بالتالي فهم غير قادرين ومدركين لمشاكل التعليم، بالتالي فإن أولى خطوات تصحيح مسارات المؤسسة التعليمية هي اختيار القادة التربويين من رحم المؤسسة التربوية ليكونوا قادرين على فهم واستيعاب المشاكل الموجودة وبالتالي وضع السياسات الكفيلة لحل هذه المشاكل. أما على مستوى استقلال الجامعات في إدارة شؤونها الذاتية ، فإن هذا الحق لا يزال بعيد المنال ، ولا زالت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تمارس من الناحية الواقعية سياسة (مركزية) قريبة من السياسات السابقة في إدارة الجامعات وتوجهها. [9].

---

(2) كريم محمد حمزة ، المشروع الاستراتيجي (التعليم في العراق) ، مجلة بيت الحكمة للدراسات الاجتماعية ، بغداد ، 2011 ، ص 221.

([8]) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013 ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 2014 ، ص376.

(1) للمزيد ينظر : خضر عباس عطوان و علي سلمان الصايل ، جودة التعليم العالي في العراق ومتطلبات النهوض ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 15 ، 2010 ، ص98 .

ومن جانب آخر فإن معوقات المؤسسة التعليمية في العراق كثيرة وتحتاج الكثير من الوعي والفهم لمحاولة حلها، فمشكلة البنى الأساسية وأهمها المباني المدرسية تعد إحدى المشاكل المهمة إذ إن المبنى المدرسي واتساعه وإمكانياته وما يحويه من مواد وأجهزة إحدى عوامل نجاح المنهج في بث الرؤى وترسيخها، والمباني الرئيسية للتعليم هي من الأسس التي كان لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط للمنهج وأهدافه وهي أسس ترتكز عليها السياسة التعليمية[10]. ويعد بناء وتأهيل الأبنية المدرسية جزءاً من عقلانية ورشادة صانع السياسة العامة داخل النظام في وذلك باستخدام أفضل الأساليب لتحقيق الأهداف، وهذا يستلزم تحديد ما ينفق من موارد الدولة على السياسة التعليمية وأولويته، وإن محدودية الموارد في العراق لتلبية احتياجات السياسة التعليمية يفرض قيدا على صانع السياسة التعليمية ويؤثر في نجاح السياسة التعليمية في الوصول إلى المخرجات المرجوة[11].

ولقد مثل ضعف الميزانية والتخصيصات المالية الخاصة بالسياسة التعليمية مشاكل كبيرة في السياسة التعليمية في البناء العلمي والفكري، وإن شـروط نجاح المنهج في إيصـال الأهداف والقيم يتطلب العديد من المستلزمات والمتطلبات، أهمها[12]:

1- ضـرورة وجود المدرسـة خارج التجمعات السـكنية المكتظة و كبر مسـاحة المدرسـة وتوافر الشـروط الصـحية الأسـاسـية المتمثلة بوجود دورة المياه ومراعاة التصـميم المعماري للمدرسـة والتنبه لطبيعة المواد المسـتخدمة في البناء من ناحية ملاءمتها لسـلامة التلاميذ، ومراعاة شـروط معمارية كنسـبة المساحة الفارغة المخصصة كـ(ملاعب وحدائق) تتلاءم مع المساحة المبنية وعدد التلاميذ.

2- توفر المستلزمات الأساسية كالرحلات والسبورات والمختبرات والمكتبة ووسائل التوضيح والخارطة بما يساعد الأستاذ على الشرح والطالب على الفهم.

---

(10) فكري ريان، التدريس : أهدافه – أسسه – أساليبه ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2018 ، ص134.

(11) منار بغدادي، السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، المكتب الجامعي الحديث للنشر، القاهرة ، 2009، ص26-27.

(12)حسن ظاهر، إدارة النشاط المدرسي وإشكالياته ، دار المؤلف، بيروت، 2019 ،ص145.

كما تتمثل مشـــاكل نقص المياه وانقطاع التيار الكهربائي وشـــحة وانعدام أجهزة التبريد والتدفئة داخل الصفوف من المشاكل التعليمية في العراق الأمر الذي يجعل الصف المدرسي حارا بالصيف باردا في الشتاء وهي من معوقات السياسة التعليمية[13].

فضلا عن أن كثيرا من العلاقات في النظام التعليمي يشوبها شوائب تسلطية، فأسلوب التلقين والتعليم المباشر والموجه من السلطة إلى المتلقي وهيمنة المدراء وبقائهم لأعوام متعددة في الإدارة وعدم إتاحة الفرصة لغيرهم لأسباب مختلفة وفرض المناهج على الأساتذة...الخ، فضلا عن كون المعلم بصفة عامة هو سلطة والسلطة هي قسر بحد ذاتها ومن العوائق التي لا بد من لحظها ومراعاتها من قبل التربويين، من أجل النهوض بالتعليم والتنشئة[14].

وقد قامت وزارة التربية بتشخيص هذه المعوقات وعملت على معالجتها من خلال نشر التعليم بكل فروعه وربطه بشكل مخطط ومتناسق بأهداف التنمية بما يضمن تنشئة إنسان متكامل لبناء علمي وتربوي وصحي، في إطار مبدأ الديمقراطية في التعليم وتوافر فرص التعليم للمواطنين جميعهم دون تمييز أو تحيز للجنس أو الدين أو الطائفة أو القومية وتشجيع التفوق والإبداع في مجالات الحياة الفكرية والعلمية والفنية وايلاء العناية لسكان المناطق الريفية والنائية وتيسير التحاق المتعلمين بالمؤسسات التربوية وتعزيز دور التربية في ترسيخ روح التعاون والتفاهم والسلام على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية[15].

مما تقدم يرى الباحث أنه لا بد من وجود فلسفة ثابتة وآيديولوجية واضحة للتعليم لكي يستطيع التعليم العمل من خلالها، فتعدد الآيديولوجيات بتغيير الأنظمة أو الوزراء أو المسؤولين عن تنفيذ العملية التعليمية يؤدي إلى التقليل من قدرة السياسة التعليمية على التعليم والتنشئة في آن واحد .

المطلب الثاني: التحديات الإدارية والتنظيمية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام 2003

---

[13] جودة أحمد سعادة وعبد الله محمد، المنهج المدرسي في القرن الحادي والعشرين، مكتبة الفلاح، الكويت، ط3، 1997، ص139.

([14]) عبد العزيز بن عبد الله السنبل، مصدر سبق ذكره، ص225.

([15])المديرة العامة للمنهاج الفلسفة التربوية وأهدافها ، مصدر سبق ذكره، ص2.

إن مبدأ التعليم الإلزامي يعني إلزام المواطنين بالإقبال على التعليم ، وبالمقابل التزام الدولة بتأمين التعليم للمواطنين ، فعندما يعد التعليم خدمة مجانية واجبة على الدولة لرعاياها (المواطنين) فمن الطبيعي أن يتعاون المواطنون – بوساطة الدولة – على تأمين تكاليفه ، ولكن مبدأ إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية لا يكفي لجعل المواطن عاملاً أساسياً لتقدم المجتمع ، إذ يعد مبدأ تمهيديا فقط ، فالفرد في المرحلة الثانوية – المتوسطة والإعدادية – (وهو في سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة) ، ينمو لديه الاهتمام بالسياسة وذلك من واقع تجربة الفرد/الطالب وتفاعله مع النظم القائمة في المجتمع والمدرسة ، فضلاً عن ما يتلقاه من مناهج دراسية تساعد في تكوين الاتجاهات الاجتماعية والسياسة لديه[16] .

ثمة مشكلة أخرى لا تتعلق بالمناهج فحسب ، وإنما من يقومون بتقديم هذه المناهج. إذن يكون السؤال عن كيفية التعلم ومن يعلم؟. إن الخطأ الشائع الذي تقع فيه الأنظمة التربوية هو الفصل بين الطريقة أو الأسلوب ومن يقوم بتنفيذها ، وإن استيراد طرائق ونماذج مبتكرة للتعليم وتصورها على أنها العلاج الناجح لكل المشكلات التربوية والتعليمية ، والنتائج التي تأتي في أغلب الأحيان مخيبة للآمال[17].

إن بعض معلمي الجامعة يمارسون عملهم بنحو تقليدي تلقيني ، في حين إنه لم يعد دور الأستاذ الجامعي أو أعضاء الهيأة التدريسية مخزنيين أو (ملقنين وناقلين) للمعلومات والمعارف الإنسانية والعلمية أو مجيبين عن الاسئلة تحت شعار (أنت تسأل ونحن نجيب) ، بل المدرس موجه وملهم ومثير لأفكار الطلبة يوجههم إلى البحث والتنقيب والتقصي[18].

وإن كان هناك قلة من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمعاهد العليا تتوافر لديها القدرة على التحديث واستيعاب الجديد من الطرائق والأساليب التدريسية ، إلا أن التحدي الذي يواجه هذه القلة المتمثل في زيادة أعداد الطلبة ونقص أعداد هيأة التدريس يمثل حجر عثرة في طريق تحسين أدائهم[19].

---

16 () ناصيف نصار، في التربية والسياسة (متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً) ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،2000 ، ص 88 .

(3) محمد كريم ، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2005 ، ص 161-162.

(3) عايش زيتونة ، أساليب التدريس الجامعي ، دار الشروق ، عمان ، 1992 ، ص 17.

(4) محمد كريم ، مصدر سبق ذكره ، ص 162.

إن العراق بحاجة إلى نهضة وخطوات أكثر جدية من لأجل الوصول إلى مرحلة دولة المؤسسات فضلا عن حل معضلة الأكراد والمشكلة التعليمية للمناهج التعليمية فيها والنظام السياسي وأثره على واقع ومستقبل السياسة التعليمية، ولا بد لأن لا نغفل موضوعة إقليم كردستان ودراستها وفهمها من أجل الوقوف على هذا البعد بجوانبه كافة[20].

إن هذا الاستنتاج يجد مصداقيته من خلال البحث الذي أعدته دائرة البحوث في مجلس النواب العراقي إذ أورد الأسباب التي تقف وراء تخلف وتراجع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق بـ [21] :

1. آثار تغيير نيسان 2003 والظروف التي أعقبت هذا التغيير واستمرار تداعياته السياسية والاجتماعية والأمنية.
2. تأثر بعض المناخات الجامعية بعوامل التسيس الحزبي والطائفي التي أثرت بشكل كبير على مستوى التعليم والتعليم العالي، إذ فقد التعليم بسبب هذه العوامل هيبته وحيادته.
3. عدم كفاءة ورصانة التعليم الأساسي، التعليم الابتدائي، المتوسط، الإعدادي، الذي يعاني هو الآخر من مشاكل وتحديات على مستوى المناهج الدراسية والأبنية المدرسية، ضعف الملاكات الدراسية...الخ.

ومن أجل تلافي تدهور التعليم وتأثره بالعمل السياسي، قامت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي بوضع إستراتيجية للتعليم في العراق، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن وضع الاستراتيجية ليس هدفا لذاته بل هو وسيلة لتحقيق الأهداف التربوية (تدريب الطلبة على التفكير الصحيح ليتفهموا معنى الحكم الديمقراطي ويعرفوا حقوقهم وواجباتهم سعيا لبناء المواطن الصالح وتنمية حرية الفكر والرأي واحترام آراء الآخرين، و تعزيز مفاهيم الانتماء الوطني في المناهج والكتب المدرسية أثناء مراجعتها لإعدادها للطباعة وبخاصة كتب (التاريخ والإسلامية)) [22].

([20])خيري عبد الرزاق وعبد الستار جبار، المصالحة الوطنية في العراق، مجلة الدراسات السياسية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (14)، 2009، ص102.

([21]) علي عباس رضيو، التراجع العلمي والتربوي في العراق (الأسباب والآثار)، مجلس النواب، دائرة البحوث 2013، ص52.

([22]) سامي عبد المهدي، التربية والتعليم في العراق تحديات الواقع والمستقبل، مركز الرافدين للبحوث والدراسات التربوية، 2013، ص3.

وهذه الأخيرة تحتاج إلى الإرادة السياسية أولا وإلى توافر متطلبات التنفيذ من موارد مالية ومستلزمات التعليم ومدارس لائقة وكافية ومجهزة بالشكل الذي يجعلها أداة جذب للطلبة ولا سيما على مستوى التعليم الابتدائي، و يتطلب من بين مستلزمات كثيرة أخرى ـ العدد الكافي من المعلمين المدرسين الذين تم تدريبهم وإعدادهم بالمستوى المنافس للأهداف التي تسعى الاستراتيجية إلى تحقيقها وإن غياب الرؤية الوطنية واستمرار حالة عدم التوافق السياسي يجعل من الصعوبة الوصول إلى اتفاق وطني حول طبيعة المناهج التعليمية التي باتت بحاجة إلى التطوير والتغيير لمختلف المراحل الدراسية[23].

إن المحاصصة السياسية الطائفية والضغوطات السياسية من خلال محاولات بعض الأطراف السياسية إعاقة عمل المؤسسة التعليمية من خلال التغطية على المفسدين وضعف الإدارات وعدم وجود استراتيجية فاعلة فضلا عن هجرة العلماء العراقيين والأكاديميين والأطباء والتربويين وتعرضهم للقتل أو الخطف والاغتيالات المنظمة مستغلين ضعف الاستقرار السياسي الذي أدى إلى ضعف أمني مما أدى إلى تجفيف منابع الكفاءات العراقية وهجرتهم إلى الخارج . [24]

وضمن السياق نفسه ، تبرز أمامنا مشكلة أخرى أكثر خطورة تتمثل في التدخل السلبي في مجال اختيار قيادات الجامعة أو التأثير في أوضاعها ، وهذا الأمر يقتضي أولاً إخراج وزارة التعليم العالي وكذلك وزارة التربية من الحصص الطائفية والحزبية ، إذ تكون وزارة عراقية حقيقية ، وإعادة النظر في القرارات والتعليمات التي تشوبها ملابسات تشير إلى أنها كانت تسير في ظل مقاصد حزبية وطائفية ، وتغيير كل الآثار التي ترتبت على هذا الأساس ، كما إن على الجامعات أن تجلس جلسة مصارحة شجاعة بين الإدارة والأساتذة والطلبة وفي ظل جو منتظم وعلمي وديمقراطي بعيد عن القهر والتنكيل والإقصاء ، ويتم الوقوف على حالة التدخل

([23]) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013 ، مصدر سبق ذكره ، ص75-76.

[24]) ستار الجابري وستار جبار علاي وآخرون ، الاستراتيجية الأمريكية وتداعياتها من منظور داخلي واقليمي ودولي ، مركز العراق للدراسات ، دار الصنوبرة للطباعة ، 2008 ، ص230 . كذلك ينظر : طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (28)، 2009، ص 114.

وأسبابها وأرضيتها وآثارها ومن المسؤول عنها ، ثم الخروج باتفاقات يقر بها الجميع ويلتزم بها ، وتكون نظاماً داخلياً يحدد كل الفعاليات الجامعية بهذا الخصوص[25].

وفي ضوء ما تقدم ، فإن الأستاذ الجامعي المعاصر عانى ، بل المؤسسة الجامعية برمتها من جملة قيود تضغط بقوة ، ليس على حريته الأكاديمية فحسب ، وإنما على عمله الاعتيادي والاستثنائي مما يحول بينه وبين الإبداع والابتكار. فقد تعرضت بعض الجامعات إلى ضغوط سياسية واجتماعية من لدن القوى السياسية التي يرى كل فريق منها أن الجامعة ينبغي ان تأخذ بأفكاره ومعتقداته ، مما أدى في المحصلة إلى نشوب صرعات ونزاعات ذات طابع سياسي وحزبي بألوان طائفية وعرقية ومناطقية ، وكانت حصيلتها وللأسف الشديد سلبية على الدولة والمجتمع والجامعة.

إن التغييرات السياسية التي مرّ بها العراق عبر تاريخه المعاصر لا سيما في مرحلتنا الحالية لها تأثير سلبي كبير سببه التدخل المشوه والقسري الذي جاء به أصحاب السياسة والأحزاب المتناحرة ، والتنوع الآيديولوجي مقحمين بجهالة كبيرة أسوار الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم ، مقدمين المصلحة الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العامة ، وجاعلين هذه الجامعات وسطاً مثالياً ونموذجياً لهذه التيارات السياسية، ما حرف المسار العلمي والتربوي للجامعات إلى مستويات مؤلمة[26].

ولكن ما يواجه مؤسسات التعليم العالي في العراق من معوقات على الصعيد التقني هو:-

1- عدم كفاية البنية التحتية والتسهيلات، كالمختبرات والمكتبات.

2- عدم كفاية المعدات، في كليات الهندسة والعلوم والمعاهد الفنية.

3- الحاجة إلى إنشاء قنوات اتصال بين الكليات في العراق والجامعات الأجنبية.

---

(1) نعمة العبادي ، موقع الديني والسياسي في الجامعات العراقية دراسة إشكالية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات السياسية والدينية في ظل العراق الجديد ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 14 ، 2010 ، ص 126-127.

(1) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، جامعة المستقبل المحددات العلمية والآفاق الوطنية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 14 ، 2010 ، ص 25-26.

4–ضعف العلاقة بين التعليم العالي وخريجيه وسوق العمل.[27]

وتشير الدراسات إلى ضعف منظومة التربية والتعليم في العراق بعد عام 2003 للأسباب الآتية: [28].

1– ضعف كفاءة العملية التعليمية المتأصلة في النظام التعليمي في العراق كونه دولة نامية، مقارنةً بالدول المتقدمة.

2– التساهل مع فاقد العملية التعليمية الكبير فمعدلات التسرب من التعليم عالية ونلحظ هنا أن الضوابط التي تستخدمها الأنظمة مع المتسربين من التعليم هي ضوابط شكلية وخالية من المضمون والعقوبات.

3–تفشي البيروقراطية في النظام التعليمي وهذه المشكلة كانت ولا زالت تلقي بظلالها ومساوئها على التعليم وتحد من قدرته على الإبداع والتطور السريع.

4– معدل محو الأمية للبالغين ولا سيما بين الإناث منخفض في كثير من الدول العربية.

5–انعكاس التباين في مدخولات الأسر على العناية بتعليم أبنائها أي أن سوء الأحوال الاقتصادية التي تعاني منها الأسر هي أحد الأسباب التي تؤدي بدورها إلى عدم إرسال الأبناء لتلقي التعليم.

6– الإخفاق في تحفيز الطالب على التعلم، إذ مازال الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي متدنيا جدا .

7– تدني مستوى التعليم مقارنة بالدول المتقدمة ونلحظ ذلك من خلال الدرجات المنخفضة نسبيا التي تسجل في الاختبارات الدولية .

8– تواضع تمويل التعليم الخاص في أكثر هذه الدول.

---

(2) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التاريخية والآسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص233 .

([28]) داخل حسن جريو، المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 2011، ص37.

فأغلب المؤسسات الحكومية في العراق ، ومن ضمنها المؤسسة التعليمية تعاني من قدم أدواتها ، وعدم وجود خطوات فاعلة لإصلاحها وإدخال الوسائل المتقدمة في عملها ، وتلكؤ إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية[29].

كما يعاني البحث العلمي في العراق عدد من المشكلات ، أهمها عدم الارتباط الواضح لسياسة البحث العلمي والتطور التكنلوجي بأهداف خطة وبرامج التنمية وعدم وجود آليات فعالة لربط مؤسسات البحث العلمي بجهات الإنتاج المختلفة وعدم تحقيق الربط بين المخرجات الدراسات العليا في الجامعات العراقية واحتياجات المجتمع والتطوير التكنلوجي في المجالات ذات الأولوية .وإذا كان البحث العلمي يشكل عنصرا هاما وشرطا ضروريا لتقدم أي مجتمع فإن الحاجة له تبدو أكثر إلحاحا في العراق وذلك نظرا للتقدم الهائل للعلوم والتكنلوجيا الذي يشهده عالمنا المعاصر مما يحتم على المؤسسة الجامعية الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير آلياته في ظل الحاجة المتزايدة في عصر المعلوماتية . [30]

فالجامعات العراقية في المرحلة الراهنة ما زالت تعمل ضمن قواعد تقليدية قديمة لا تتلاءم مع المعطيات المتطورة لمبادئ التعليم الحديث ونظرياته، وتفتقد للمقومات الأساسية المميزة للجامعة المعاصرة المتمثلة بنظم التعليم الجديدة لتطوير المناهج والمساهمة في عملية الخلق والإبداع عند الطلبة، وتوفير أساليب التعليم الحديثة الموازية لمتطلبات العصر، وخلق المناخ الدراسي عبر توفير الأثاث والمكتبات وأساليب التوثيق الحديثة ووسائل الإيضاح كالصور وأفلام الفيديو والأجهزة العارضة (Overhead projectors) وبرنامج (Power point) والمختبرات العلمية والأجهزة الحديثة وكيفية استعمالها وصيانتها، وليس التلقين السائد حالياً وتضييق مدارك الإنسان أو تسييس أو أدلجة مراكز التعليم واستقطاع حصص التدريس للخروج في مظاهرة أو الاحتفال بمناسبة ما، والاتكالية في العمل كثقافة سائدة عند الطلبة والملاك التدريسي على السواء. [31]

---

[29]( ) حيدر علي عبد الله الجشعمي ، الفساد والنزاهة في العراق ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية للنشر ، بغداد ، 2014 ، ص 202.

[30]) وصال نجيب العزاوي ، واقع البحث العلمي في عصر المعلوماتية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، عدد خاص ، 2005 ، ص124 .

[31]) نجاح كاظم ، التعليم والبحث العلمي _حاجات العراق الجديد ، المركز الثقافي العربي ،بيروت ،2005 ،ص27.

ومن جانب آخر تعد المادة الثانية من الدستور الدائم لعام 2005 إحدى المواد التي أثارت الجدل بين السياسيين والمختصين في علم التربية والقانون فيما إذا كان الدستور ينتهج المنهج الديمقراطي أم هو مستند إلى ثوابت الإسلام، إن عملية الانتقال من نظام شمولي إلى نظام تعددية الأحزاب بعد احتلال العراق عام 2003 وإعداد الدستور وضع أمام الباحثين رؤى مختلفة خاصة بالنص السابق إذ يرى اصحاب الرؤيا الأولى أن إعداد الدستور والبرامج التعليمية يهدف إلى ربط المجتمعات (بأنماط الثقافة الأمريكية) من خلال معاصرة نظم التربية لتستنبط العقل العربي في اتجاه المصالح الأمريكية وصنع الصورة المثلى في الديمقراطية ونظام الحكم [32].

اما الرؤيا الثانية فتورد مسألة المزج بين المبادئ الإسلامية والديمقراطية إلى مسألة التمايز الاجتماعي في العراق، وخلق مبادئ ومناخ (قبول الآخر) بدلا من الانصهار الثقافي وهو بديل (للقهر) وهذا الأمر يتطلب دستوراً مرناً قائما على فكرة الحوار المؤدي إلى الوحدة الأمر الذي يجعل التنوع عاملا مساعدا للتماسك ويصبح عامل التنوع عامل أثراء، وهذا الأمر يتطلب إصلاح المنظومة الحزبية في إعادة صياغة الفلسفة والأسس والأهداف والهياكل التنظيمية الصحيحة لإعادة بناء المجتمع العراقي على أساس حضاري ديمقراطي اسلامي والمزج المتباين الذي يؤدي للوصول إلى الغايات (بناء مجتمع متماسك وقوي وحضاري) ومن خلال دستور قوي وفلسفة تعليمية تؤدي إلى الغرض المنشود [33]

إن نظرة المشرعين لعملية المزج الدستوري القائم بين القيم الإسلامية والديمقراطية يستند إلى أن الإسلام (نظام كلي في الحياة يعترف بالإنسان كقيمة عليا وهذا الاعتراف حق من حقوق الإنسان) وهذا يستلزم أنظمة لها القدرة على فهم فلسفة الإسلام ومحاولة إدخالها على الواقع التربوي والسياسي التي تساعد على بناء مجتمع متماسك بعيد عن التعصب والعنصرية والتطرف. [34]

([32]) حامد عمار، 11/ سبتمبر / 2001، وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2017، ص 110.

([33]) عبد الوهاب حميد، مصدر سبق ذكره ، ص 258 – 259.

([34]) مجموعة باحثين، حقوق الإنسان والرؤى العالمية الإسلامية العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 41، 2007، ص 121.

أما الإشكالية الدستورية الثانية التي تتعلق بالسياسة التعليمية ترتبط بالمادة 4 (د) والمادة (114)، فالمادة4(د) تنص على: " فتح المدارس باللغتين وفق الضـوابط التربوية " (والمادة (114) " رسـم السـياسـة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم " [35].

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام 2003

بالرغم من الثروات الطائلة التي حبانا بها الله تعالى إلا أن العراق ما زال يعاني فيه الفرد من ضعف القدرة الشرائية ، وارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد الفقراء والجائعين، فالجائع والفقير يمكن أن يذهب إلى أي أسلوب يداوي به جراحه ويسد رمقه ويشبع حاجاته الأساسية، ومن هنا تستدل وتبحث القيادات الإرهابية عن هؤلاء العاطلين وممن لا يمتلكون رصيداً معرفياً أو تعليمياً جيداً ، لذلك يصبحون سهلي الانقياد وبالتالي الانخراط مع المجاميع الإرهابية لتحقيق أهدافهم الخاصة على حساب مصلحة الوطن والمجتمع[36] .

إن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، أثرت بشكل سلبي على قطاع التعليم ،إذ تشير(البيانات الصادرة عن الحكومة العراقية ومنظمة اليونسكو على مدى السنوات القليلة الماضية ،تؤكد بأن مالا يقل عن خمسة ملايين شخص من سكان البلاد البالغ عددهم 30 مليون نسمة أميون وأن 14 % من هؤلاء هم أطفال، أما تركوا دراستهم لتوفير الغذاء لأسرهم أو يعانون من النزوح أو لا يستطيعون الحصول على تعليم مناسب)[37]. فقد تأثر التعليم العالي في العراق بعوامل كثيرة وقفت عقبة في التنشئة ومنها عدم وضوح الرؤية، وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية في العراق ، وتحول بعض الجامعات العراقية إلى ساحة للصراعات السياسية والعقائدية ، كذلك يعاني بعض أعضاء هيأة التدريس في بعض الجامعات العراقية من انخفاض حاد في مردودات البحث العلمي[38].

([35]) دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة 4 (د) والمادة (114).

[36]() الحارث عبد الحميد ، الإرهاب والسلوك الإرهابي في العراق ، لماذا ؟ كيف وإلى أين ؟ - دراسة وصفية تحليلية – مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد (6) ، 2006 ، ص35 – 36 .

[4]) نقلا عن : عبد الأمير متى دنحا ، مصدر سبق ذكره ، ص 3 .

(38) محمد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات العدد (3)، 2009، ص129.

إن ضعف التلاحم والوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي تعود في أسبابها إلى ضعف شعور الإنسان العراقي بالمواطنة الحقيقية ،لأن المناهج السابقة كانت تعمل على تمجيد القائد الرمز دون الاهتمام بعملية بناء المواطن والجيل الجديد ، لأنه سيكلف بمسؤولياته تجاه وطنه[39].

فالمشكلة التي نعانيها في العمق هي تربوية ، وإن الجيل الحالي يعاني من حصار ثقافي من جميع الجهات في سبيل تنشئةُ على الارتباط بالمكونات الفرعية ، لذلك لا بد من (أنسنة الثقافة) من أجل تنشئة جيل جديد يتجاوز كل القيود ، والانقسامات ، ويحافظ على قيمه الدينية والثقافية ، وولائه وانتمائه للوطن الواحد [40].

ومن هنا يتطلب ثبوت وبلورة الفلسفة السياسية للدولة وما ينتج عنها من فلسفة اقتصادية واجتماعية وتربوية ، ولا سيما الأخيرة ، لأنها الوجه الثاني للفلسفة السياسية ، فنحن لا زلنا نتخبط ما بين المركزية ، والفدرالية ، وبين الدولة الإسلامية والدولة العلمانية ، فالدستور العراقي عليه اختلاف وجدل بين المكونات السياسية ، فثبات الفلسفة السياسية للدولة يعني ثبات الفلسفة التربوية التي تعمل كل مؤسسات الدولة والمجتمع على تنفيذها [41].

إضـــافة إلى ذلك عانت الهيئات والكوادر الاكاديمية كثيراً من القيود والضـــغوط الشـــديدة في العهود الأربعة للحكم الجمهوري في العراق ، فإن الحال لم يتغير كثيراً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، إذ استمر التسرب من العلماء العراقيين لأسباب سياسية بالإضافة إلى حالة الفوضى والفلتان الأمني رغم تحسن الجانب المالي بعد صدور قانون الخدمة الجامعية في شباط 2005 وتنفيذه في تموز 2005 ، حتى وصل الأمر بالكثير من الأساتذة إلى الخوف من تواصله لأداء رسالته العلمية ، وهروبه عن الوطن خوفاً من

([39]) للمزيد ينظر : حسن علوان الربيعي ، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي ، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت ، 209 ، ص18.

([40]) إبراهيم الجعفري ، مؤتمر الأمناء العامين العرب للتربية ، مجلة نون والقلم ، المديرية العامة للإعلام التربوي في وزارة التربية ،العدد 16، 2012،ص 8.

([41]) ماجدة ابراهيم علي ،المشروع الاستراتيجي للتعليم في العراق ،بيت الحكمة ،قسم الدراسات الاجتماعية، العراق،2011،ص195-196.

المجهول ، وغياب سلطة القانون إلى جانب ما حصل من الفوضى السياسية ، شيوع ظاهرة السلب والنهب ، مع الفساد الإداري بعد إعادة تأهيل مؤسسات الدولة ، ومنها التعليم العالي والجامعات(42).

وقد حذرت أوساط جامعية من النتائج الخطيرة على إطلاق العمل السياسي في الجامعات والمعاهد لعموم المجتمع الأكاديمي داخل أسوار الجامعات التي عصفت بالعديد منها لمواجهات في بغداد والمدن العراقية الأخرى ، منذرة بعواقب وخيمة على مستقبل التعليم الجامعي برمته. وتزامنت تلك التحذيرات مع بلوغ حمى التنافس بطرح الأفكار والشعارات مراحل متقدمة وعلى نحو غير مسبوق ، أفضى إلى وقوع مواجهات دامية ، واعتصامات غير مسوغة ، فضلاً عن تجاوزات طالت العديد من الأساتذة وعمداء الكليات في عدد من الجامعات العراقية(43).

فيما طالبت الكثير من الأوساط العراقية وفي مقدمتهم مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان جميع الأطراف المعنية في المجتمع الأكاديمي وخارجها إلى عدم الخوض في أي نوع من الصراعات المعلنة واحترام القوانين الجامعية ، واستثمار الأجواء الدراسية داخل الحرم الجامعي ، في ظل التوترات الناجمة عن استمرار الاضطراب السياسي التي تعانيها البلاد ، التي تحاكي انفعالات الشارع العراقي(44).

ومن جانب آخر يؤدي الفقر والعوز في المجتمع إلى تدني المستويات التعليمية كما يكون الفقر مصحوباً في الغالب بمستويات عالية من الأمية ، ومستوى منخفض من التعليم والثقافة ، إذ إن الدخول المنخفضة تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة ، فتتجه الأسرة أو الفرد إلى البحث عن متطلبات الحياة الضرورية الرئيسة ، فيحرمه في أغلب الأحوال من التعليم، مما يفضي إلى شيوع الأمية والجهل ، الأمر الذي لا يؤهله لأن يكون

(1) عبد الحسين شعبان ، العلماء الأكاديميون العراقيون مخاوف وتحديات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 315 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص 169.
(2) سرحان غلام العباسي ، الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية من الاضطراب السياسي إلى الانفلات الأمني ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، عدد خاص ،2005 ، ص 185.
(3) نقلا عن : سرحان غلام العباسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 185.

مواطناً مشاركاً في الحياة السياسية والثقافية ، فالإسهام يحتاج إلى مستوى من التعليم والوعي والثقافة السياسية[45].

إن ضعف الاقتصاد والآيديولوجية الفكرية الاقتصادية للنظام ودمار القطاعات الزراعية والصناعية بعد عام 2003 وظهور الفقر والفساد والأزمات المتتالية شكلت أكبر الأعباء على السياسة التعليمية كون أن البعد الاقتصادي يشكل إطارا مهما من أطر صنع السياسة التعليمية الناجحة الذي يتضمن موارد الدولة وطبيعتها وتوزيعها وميزانية التعليم وفي العراق تؤثر المحددات الاقتصادية على صنع السياسة التعليمية من خلال الميزانية الموضوعة لها وحسن استثمار الميزانيات في بناء البنى التحتية للمؤسسة التعليمية وما تحتاجه من مستلزمات متعددة للقيام بواجباتها والوصول إلى المخرجات التعليمية المرغوب بها كالمعرفة والعلم والتحصين الفكري ضد التطرف وبناء الفكر السليم، وإن قلة الموارد الاقتصادية ومحدوديتها والوضع السياسي والاقتصادي القائم أدى إلى محدودية في تلبية متطلبات السياسة التعليمية وأدى إلى فرض قيود على صانعي السياسة التعليمية التي شمِلت كافة السلاسل والمستويات كالمديريات والمدارس وصولا إلى المدراء والمعلمين مما يلقي بظلاله على الطلبة ومخرجات السياسة التعليمية[46].

إن عملية تحقيق التنمية الشاملة في العراق هي هدف طويل الأمد بشرط أن تسير السياسات في بيئة وآيديولوجية سليمة وإن إعادة صياغة الرؤية الاقتصادية للدولة بما يتفق مع حاجات المجتمع والسياسات العامة السليمة وبمقدمتها السياسة التعليمية وسياسات التشغيل هي بوابة لإعادة البناء المجتمعي الذي يتم من خلال إعادة تبويب الميزانيات وإعطاء السياسة التعليمية على السياسات الأمنية وغيرها من السياسات الأولوية كون أن السياسة التعليمية هي الأساس في بناء الفكر السليم للمجتمع في محاربة التطرف وفكره كونه اللبنة الأساسية لبناء مجتمع قوي ومتماسك[47].

---

[45]() للمزيد ينظر : روبرت دال: مقدمة إلى الديموقراطية الاقتصادية ، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1998 ، ص87-88 . كذلك ينظر : رضا الظاهر، اقتحام السماء تأملات في الحراك الشعبي، دار المزدهرة، بغداد، 2016، ص 10-11.

[46] منار بغدادي، مصدر سبق ذكره ، ص26-27.

[47] حسين أحمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 3، 2012، ص180.

ومن العوامل الاقتصادية التي من الممكن أن تساعد السياسة التعليمية في الوصول إلى المخرجات المرجوة منها هي إعادة بناء البنى التحتية وخصوصا البنى الخاصة بالسياسات التعليمية فوزارة التربية تؤكد على حاجتها لأكثر من (6000) مدرسة نتيجة لتعرض بعض المدارس للقدم والأخرى للسقوط والتدمير أضف إليها مخرجات الطائفية ومرحلة دخول تنظيم (داعش) الإرهابي، وما أفرزته من تأثير على البنى التحتية الأساسية للسياسة التعليمية وباقي مؤسسات ومرافق الدولة، وهذا يستلزم تفعيل الشركات الحكومية القادرة على إعادة بناء تلك البنى و دعم الشركات الأهلية الخاصة وهذا سيعمل على التعامل بالعملة المحلية بالنسبة للشركات من جهة وتوفير فرص عمل كثيرة والابتعاد عن جشع الشركات الإقليمية والعالمية، وأن بناء الشركات الوطنية سواء الحكومية أو الأهلية أو الشراكة المختلطة يعد أساسا لبناء اقتصادي صحيح يمكن من خلاله تحقيق تنمية حقيقية فضلا عن كونه أساسا في التقليل من حدة البطالة والفقر[48].

ويعمل الاقتصاد على دعم السياسة التعليمية من خلال إعادة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي كون أن الفقر هو وجه الأمية الثاني فبوجود الفقر سينتج عزوف عن التعليم وبحثا عن العمل مما يخلق جيلا كاملا من الأميين والفقراء، وهذا يستلزم سياسات تستهدف إعادة الاهتمام بالزراعة وتوسيع الإنتاج الزراعي للأراضي الزراعية المهملة ذات المردود المرتفع والتشجيع على الزراعة وإيقاف جزئي لاستيراد المواد الزراعية وتطوير البنى التحتية له وتوفير شبكات الزراعة وإعادة ربط الزراعة بالصناعة وتشجيع الصناعات الزراعية المحلية كالتمور والزيوت وغيرها فضلا عن تشجيع إعادة المعامل الصناعية الخاصة بالجلود والألبسة وغيرها لما لها من أهمية للحد من الفقر والبطالة وتحقيق الحد الأدنى للرفاهية للمجتمع ويتبعها سياسات قانونية ملزمة تخص التهرب من التعليم فضلا عن محو الأمية[49].

ونظراً لكون الحكومة لم تلتفت إلى وضع حد أدنى للفقر ولمتطلبات المعيشة عند وضع الأجور ، فبات أغلب التدريسيين منشغلا في أغلب الوقت بمسائل تهيأة مستلزمات الحد الأدنى من العيش الكريم . وللخلل السابق ، فلا زالت نظرة أغلب التدريسيين إلى وظائفهم نظرة سطحية تتعلق بوصف الشهادة مصدر الوظيفة

---

[48] عاطف قبرصي وعلي قادري، إعادة بناء العراق استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، في العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص252.

[49] حسن لطيف وحيدر نعمة وآخرون، البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ، بغداد، العدد 21، 2009،ص123-124.

وكسب المال وليس حافزاً للعمل. ويترابط مع أعلاه مشكلة القدرة على التكيف مع القصور في الخدمات التي تقدمها الحكومة ، وأهمها قصـــور متطلبات الحياة اليومية من توافر الخدمات (ماء، كهرباء، أمن، أســـواق، خدمات صـــحية) ، التي تجعل الحياة على التدريســـي صـــعبة ومكلفة ، ولا يســـتطيع تنســـيق وقته العلمي بسببها[50].

إذ تأخذ الأمية دوراً هداماً للوحدة الوطنية في أي بلد ، فانتشار الجهل بين فئات كبيرة من المجتمع نتيجة السياسات الاستعمارية التي سادت العديد من دول العالم الثالث ، أو الإهمال والتقصير لدى بعض الحكومات تجاه الأفراد في مجتمعاتهم ، أدى بالنتيجة إلى وجود أغلبية أمية وجاهلة في هذه المجتمعات ، وهذه الأغلبية تمثل عائقاً اقتصادياً أمام تحقيق التنمية داخل البلدان من ناحية ، وتكون هذه الفئة أرضاً خصبة لنمو التطرف من ناحية أخرى ، ولذلك تسعى البلدان جاهدة لمحاولة اتباع سياسات متعددة عن طريق برامج محددة ثقافية وإعلامية للحد من هذه الظاهرة التي تعد من أخطر الآفات التي تحد من تقدم الدول[51] .

أما التحديات الأمنية فإن العامل الأمني يشكل تحديا لقطاع التربية والتعليم في العراق إذ إن التحدي الأكبر الذي يواجه النظام التعليمي يتمثل في عدم استقرار الأوضاع الأمنية واستمرار الصراعات السياسية الذي أدى إلى غياب رؤية وطنية مشتركة لمستقبل التعليم وتحديد أهداف استراتيجية واضحة. تتفق عليها القوى السياسية كافة تقود إلى بناء استراتيجية وطنية مرتبطة بتوقعات زمنية لتحقيق هذه الأهداف[52].

فتزايد إعداد الضـــحايا في مرحلة الطائفية وما تبعها من هجمات إرهابية بالســـيارات المفخخة والقتل والخطف والأحزمة الناســـفة، وفي خضـــم التجاذبات والصـــراعات الســـياســـية بين الأحزاب في محاولة منها للوصـــول إلى الســـلطة ، برزت تيارات تدعو إلى التســـييس الطائفي ، وذلك من خلال إلباس الطائفة حلة سياسية ، لتحقيق بعض المكاسب السياسية لتيارات وشخصيات سياسية ، وفي نطاق هذا الحضور المكثف

(1) خضر عباس عطوان وعلي سلمان الصايل ، مصدر سبق ذكره ، ص 97.

[51]() حسين جميل ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، المعوقات والممارسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص525 .

([52]) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013، مصدر سبق ذكره ، ص375.

للعامل الطائفي بدأت المشاهد المتعلقة بالسلوك الإنساني تتأثر بالطائفية والفئوية [53] ، لأنها تعد شكلا من أشكال المواقع التي يتحصن بها الأفراد المنتمون إليها دفاعا عن مصالحهم ، عندما تغيب دولة القانون والمؤسسات القائمة على أساس التعاقد ورعاية المصالح لجميع الأفراد المنتمين إليها ، وبذلك ظهرت العديد من الأحزاب والكيانات السياسية بمظهر الناطق باسم هذه الطائفة أو تلك ، من أجل استمالة أفرادها ، لأنها تنظر إلى المجتمع بكونه مؤلفا من مجموعة من الطوائف وهذا فيه تضليل متعمد يهدف إلى اختزال الأفراد في جماعات لسلب حقهم في الاختيار و ربط وجودهم ومصالحهم بهذه التيارات والأحزاب الطائفية .

وقد قدر عدد الشهداء منذ احتلال العراق ووصولا إلى نهاية مرحلة الطائفية إلى نحو مليون شهيد بين عمليات عسكرية وصراعات طائفية وعمليات القصف المتبادل بين القوات العراقية والأمريكية من جهة والمتطرفين من جهة أخرى، أما عدد المعاقين فقد بلغ 250 ألف معاق للفترة نفسها، فضلا عن الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية وخصوصا بنى المؤسسة التعليمية من مدارس ومديريات[54].

إن الرؤية السياسية وتماسك السلطة سواء أكان شخصا أم جماعة تكون هي صاحبة الفلسفة وبزوالها تزول الفلسفة وبهذا فإن عدم استقلال المؤسسة التعليمية عن الأحزاب السياسية سينعكس بشكل أو بآخر على المناهج، فإذا كان توجه الأحزاب دينيا فيكون لديك نظام ديني...الخ.

إن العراق شأنه شأن الدول العربية، إذ تتصف سياساته التعليمية بعدم مواكبة التطور العلمي ولا تخضع في الغالب للتطوير والتحديث والتغيير ، بالرغم من الإيجابيات الكثيرة في بعض المناهج التعليمية بعد عام 2003 ، إلا أن هذا لا يكفي لمواكبة التحديث والتطور العلمي ، ومن هنا نلحظ أن صناعة التغيير لا تحدث في الغالب نتيجة لاعتبارات استراتيجية أو فلسفية، وإنما تأتي استجابة لمتغير طارئ أو حدث عالمي أو رغبة أو اجتهاد أو رؤية شخصية للقيادة العليا في الهرم الإداري، وما أن تتغير هذه القيادة حتى يتلاشى الإصلاح

([53]) رياض غازي فارس ، سوسيولوجية السلوك الانتخابي في العراق – دراسة في الانتخابات النيابية 2014 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2016، ص 168 . كذلك ينظر : علي أحمد الديري ، خارج الطائفة ، مدارك ، دبي ، 2011 ، ص 19 .

[54] ياسين الزبيدي، الفتنة الطائفية أيام الخوف العراقية، بلا، 2009، ص52.

او التغيير، لارتباطه بشخص، أكثر من ارتباطه باستراتيجية أو توجه مؤسسي نابع من حوار وطني تشارك فيه القوى الحية وذات الرؤى والرؤية داخل المجتمع[55] .

و نجد ظهور بعض الإشكاليات في بعض المناهج التعليمية في العراق ومنها كتاب الإسلامية للمرحلة الابتدائية والمراحل اللاحقة وكتاب التاريخ وما يتضمنه من شرح للأحداث والوقائع التي مر بها العراق والعرب في الأعم بدءا من صدر الرسالة الإسلامية ومرورا بالمراحل اللاحقة، إن وجود أكثر من دين وأكثر من طائفة يقودنا إلى أهمية معالجة هذه الإشكالية بالطريقة الأسلم التي تتماشى مع التطلعات الجديدة التي شكلت علامات المشهد السياسي وغيره في العراق[56].

إن ما حدث بعد دخول (تنظيم داعش الإرهابي) في 2014م ونزوح العوائل من المحافظات أحدثت آثارا ناجمة عن تغيير في حجم السكان وتغيير التوزيع الديموغرافي وآثارا مالية وسياسية على الدولة و حتى أثارا أمنية وآثارا تعليمية تمثلت بترك النازحين لمدراسهم ومعاهدهم وكلياتهم ومراكزهم التعليمية التي كانوا فيها والنزوح إلى مناطق أخرى أدى إلى عدم وجود الفرص لأغلبهم لإكمال دراستهم والآثار الصحية نتيجة السكن في منازل من القصدير(التنك) وقسم آخر في الخيام تعرض العديد منهم لأمراض ناجمة عن حرارة الشمس المرتفعة أو البرد أو المياه غير الصالحة للشرب وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة والفقر وهذا بدوره يمثل تحديا أمنيا واجتماعيا على المؤسسات التعليمية، وأضعف ذلك أيضا الروابط الاجتماعية بين العوائل التي كانت تسكن فترة طويلة معاً.[57]

([55]) عبد العزيز بن عبد الله السنبل، مصدر سبق ذكره، ص220.

([56]) إشكالية المناهج التعليمية في مجتمع متنوع، شبكة النبأ المعلوماتية، الخميس/17/ كانون الأول/ 2009، 29 ذي الحجة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:

Http://www.annabaa.org.banews2009/2/90/1430.

([57]) للمزيد ينظر : ينظر : عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة إلى العراق، مراصد، كراسات علمية، العدد (42)، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، 2015، ص11.

الخاتمة

مما تقدم نســـتنتج أن العملية التعليمية تواجه عدة تحديات مختلفة بمســـتوى التأثير ، إلا أنها في المجمل تشـكل عائقاً أمام العملية التعليمية وتطورها وأهمها عدم الاسـتقرار السـياسـي ومدى انعكاس ذلك على جعل التعليم كأولوية في البرنامج الحكومي ، وكذلك ضعف المستوى المعيشي والتسرب من الدوام ، بالإضافة إلى التحديات التي ســبق ذكرها أعلاه ، إلا أن هذا العائق وعملية تجاوزه ليس مســتحيلاً ، إذا ما توافرت الإرادة السـياسـية الحقيقية في تذليل العقبات والانطلاق باسـتراتيجية تعليمية وطنية شـاملة قائمة على أسـاس تبني خطاب أن المؤسسة والمناهج التعليمية يمكن أن تمثل ركيزة أساسية في عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية الحقيقية التي تســتند إلى الإيمان بضــرورة التمســك بالهوية الوطنية العراقية وتعزيز قيم الحقوق والحريات ، فضلاً عن تبني لغة السلام ونبذ العنف والتطرف.

المصادر/

1. خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،1991.
2. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، جامعة بغداد, ط2 ,1990.
3. سـمير الخطاب ، التنشـئة السـياسـية والقيم ، مع دراسـة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية ، ابتراك للنشر والتوزيع ، مصر، 2004.
4. عبد العزيز بن عبد الله الســـنبل، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشـــارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ، 2004.
5. عامر حســن فياض ، أثر تدريس مادة حقوق الإنســان في تعزيز الفكر الليبرالي في العراق ، مجلة أوراق عراقية ، العدد 1 ، 2005 .
6. كريم محمد حمزة ، المشــروع الاســتراتيجي (التعليم في العراق) ، مجلة بيت الحكمة للدراســات الاجتماعية ، بغداد ، 2011 .
7. التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013 ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 2014 .

8. خضر عباس عطوان و علي سلمان الصايل ، جودة التعليم العالي في العراق ومتطلبات النهوض ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 15 ، 2010.
9. فكري ريان، التدريس : أهدافه – أسسه – أساليبه ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2018 .
10. منار بغدادي، السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، المكتب الجامعي الحديث للنشر، القاهرة ، 2009.
11. حسن ظاهر، إدارة النشاط المدرسي وإشكالياته ، دار المؤلف، بيروت، 2019 .
12. جودة أحمد سعادة وعبد الله محمد، المنهج المدرسي في القرن الحادي والعشرين، مكتبة الفلاح، الكويت، ط3، 1997.
13. ناصيف نصار، في التربية والسياسة (متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً) ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،2000.
14. محمد كريم ، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2005.
15. عايش زيتونة ، أساليب التدريس الجامعي ، دار الشروق ، عمان ، 1992 .
16. خيري عبد الرزاق وعبد الستار جبار، المصالحة الوطنية في العراق، مجلة الدراسات السياسية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (14)، 2009.
17. علي عباس رضيو، التراجع العلمي والتربوي في العراق (الأسباب والآثار)، مجلس النواب، دائرة البحوث 2013.
18. سامي عبد المهدي، التربية والتعليم في العراق تحديات الواقع والمستقبل، مركز الرافدين للبحوث والدراسات التربوية، 2013.
19. ستار الجابري وستار جبار علاي وآخرون ، الاستراتيجية الأمريكية وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي ودولي ، مركز العراق للدراسات ، دار الصنوبرة للطباعة ، 2008 .
20. طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (28)، 2009.

21. نعمة العبادي ، موقع الديني والسياسي في الجامعات العراقية دراسة إشكالية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات السياسية والدينية في ظل العراق الجديد ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 14 ، 2010.

22. عبد السلام إبراهيم بغدادي ، جامعة المستقبل المحددات العلمية والآفاق الوطنية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 14 ، 2010 .

23. عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 .

24. داخل حسن جريو، المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ،2011 .

25. حيدر علي عبد الله الجشعمي ، الفساد والنزاهة في العراق ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية للنشر ، بغداد ، 2014 .

26. وصال نجيب العزاوي ، واقع البحث العلمي في عصر المعلوماتية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، عدد خاص ، 2005 .

27. نجاح كاظم ، التعليم والبحث العلمي _حاجات العراق الجديد ، المركز الثقافي العربي ،بيروت ،2005 .

28. حامد عمار، 11/ سبتمبر / 2001، وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2017.

29. مجموعة باحثين، حقوق الإنسان والرؤى العالمية الإسلامية العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 41، 2007.

30. الحارث عبد الحميد ، الإرهاب والسلوك الإرهابي في العراق ، لماذا ؟ كيف وإلى أين ؟ – دراسة وصفية تحليلية – مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد (6) ، 2006 .

31. محمد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات العدد (3)، 2009.

32. للمزيد ينظر : حسن علوان الربيعي ، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي ، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت.

33. إبراهيم الجعفري ، مؤتمر الأمناء العامين العرب للتربية ، مجلة نون والقلم ، المديرية العامة للإعلام التربوي في وزارة التربية ،العدد 16، 2012.

34. ماجدة إبراهيم علي ،المشروع الاستراتيجي للتعليم في العراق ،بيت الحكمة ،قسم الدراسات الاجتماعية، العراق،2011.

35. عبد الحسين شعبان ، العلماء الأكاديميون العراقيون مخاوف وتحديات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 315 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 .

36. سرحان غلام العباسي ، الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية من الاضطراب السياسي إلى الانفلات الأمني ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، عدد خاص ،2005 .

37. روبرت دال: مقدمة إلى الديموقراطية الاقتصادية ، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1998.

38. كذلك ينظر : رضا الظاهر، اقتحام السماء تأملات في الحراك الشعبي، دار المزدهرة، بغداد.

39. حسين أحمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 3، 2012.

40. عاطف قبرصي وعلي قادري، إعادة بناء العراق استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، في العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

41. حسن لطيف وحيدر نعمة وآخرون، البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ، بغداد، العدد 21، 2009.

42. حسين جميل ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، المعوقات والممارسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 .

43. رياض غازي فارس ، سـوسـيولوجية السـلوك الانتخابي في العراق – دراسـة في الانتخابات النيابية 2014 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2016.

44. علي أحمد الديري ، خارج الطائفة ، مدارك ، دبي ، 2011 .

45. إشـكالية المناهج التعليمية في مجتمع متنوع، شـبكة النبأ المعلوماتية، الخميس/17/ كانون الأول/ 2009، 29 ذي الحجة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط:

Http://www.annabaa.org.banews2009/2/90/1430.

46. عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة إلى العراق، مراصد، كراسات علمية، العدد (42)، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، 2015.